المادة مقدمة من

احمد عوض الله

الرسومات بريشة الفنان

ماجد السكرى

الغلاف بريشة الفنان

أحمد الصباحي

يعني إيه منظمات المجتمع المدني؟

كلنا اليومين دول بنسمع مصطلح «المجتمع المدني» والقضايا المتعلقة بالمجتمع المدني اللي بتشغل الرأي العام دلوقتي بشكل واضح. بس بالرغم من كده، كتير مننا مش متأكد قوي من معنى «منظمات المجتمع المدني» أو إيه الفرق بينها وبين «منظمات حقوق الإنسان» أو «الجمعيات الأهلية» ومش عارف بالظبط دور المنظمات دي. وأكيد كمان عندنا تساؤلات حول أهدافها وتمويلها بالذات في ضوء اقتحام بعض مكاتب لمنظمات حقوق إنسان في الفترة اللي فاتت بحجة حصولها على تمويل خارجي بشكل غير قانوني.

واحنا هنا بنحاول نطرح بشكل بسيط اجابات للتساؤلات اللي بتدور في بال ناس كتير، أهمها: يعني إيه مجتمع مدني؟ بيشتغلو ليه ولمين؟ بيجيبو فلوس منين؟ والهجوم عليها دلوقتي سببه إيه؟

يعني إيه مجتمع مدني؟

المجتمع المدني كمفهوم مالهوش تعريف محدد أو متفق عليه. بس بشكل واسع هو المساحة، خارج القطاع الحكومي اللي هو المؤسسات الحكومية المختلفة وخارج القطاع الخاص اللي هو الشركات الخاصة اللي هدفها الربح. وفي المساحة دي الناس بتتشابك وتتواصل وتسعى لمناقشة وتحقيق اهتماماتهم وأهدافهم المشتركة. المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من أي دولة.

المجتمع المدني ممكن ياخد أشكال كتير وعشان كده بنسمع مصطلحات مختلفة عن المجتمع المدني: القطاع الأهلي أو المنظمات الغير هادفة للربح أو المنظمات الغير حكومية أو الجمعيات. ومش بس دول، فيه أشكال كتير تانية للمجتمع المدني زي النقابات، والاتحادات العمالية والطلابية والجمعيات الخيرية، النوادي الثقافية الخ...وكمان أي مبادرة شعبية تعتبر جزء من المجتمع المدني.

بس أشكال المجتمع المدني الكتير دي بيربطهم ٣ حاجات أو شروط أساسية: انهم مش بيهدفو

للربح، مش تبع الحكومة وانهم بيعملوا على خدمة المجتمع أو فئة معينة من المجتمع.

يعني من الآخر (المجتمع المدني بيتكون من أفراد من الشعب بهدف خدمة الشعب).

وبيعمل إيه المجتمع المدني بقى؟

هو ليه أهداف مختلفة حسب نوع الجمعية أو المؤسسة أو المنظمة. لكن ممكن نقسمه تقسيمة بسيطة:

- جمعيات خيرية: زي الجمعيات اللي بتجمع تبرعات وتقدمها للناس، زي الجمعيات اللي بتوزع شنط في شهر رمضان أو ملابس للمحتاجين.
- منظمات تنموية: ودي بيكون هدفها المساهمة في عملية التنمية في الدولة زي مثلاً توعية المواطنين بمشاكل صحية أو المساهمة في تطوير التعليم أو تنمية مهارات الشباب أو مساعدة أسر فقيرة بالقيام بمشاريع لتمكينها من تحسين دخلها.
- نقابات أو اتحادات: ودي بتركز أكتر على حماية حقوق أو تنمية مجموعة الأفراد اللي بتمثلها النقابة أو الاتحاد زي نقابة الأطباء والمهندسين أو الاتحادات العمالية.
- منظمات حقوقية: ودي هدفها الأساسي الدفاع عن حماية حقوق المواطنين اللي عايشين في البلد وفي منها أنواع مختلفة بتركز على قضايا مختلفة زي الحق في السكن والصحة أو الحقوق السياسية أو حقوق المرأة .. الخ.

وازاي بتشتغل منظمات حقوق الإنسان ؟

أولاً : لازم نعرف يعني إيه حقوق الإنسان. ببساطة هي الحقوق اللي لازم كل شخص يحصل عليها لأنه بشر بغض النظر عن أصله أو دينه أو جنسه أو ثروته أو أي حاجة تاني. منظمات حقوق الانسان بتشتغل بأكتر من طريقة.

١ـ التوعية وبناء القدرات: يعني في منظمات كتير بتشتغل مع المجتمع وتعمل توعية لفئات المجتمع المختلفة بحقوقهم اللي المفروض الحكومة تقدمها ليهم.. دايماً أول خطوة في أن الناس تاخد حقها هو إنهم يكونوا عارفين حقوقهم كويس ويطالبوا بيها وده بيتحقق من خلال عمل ندوات وتدريبات مع المواطنين أو من خلال الإعلام.

٢ـ البحث والرصد: برضه في منظمات كتيرة بتعمل تقارير ودراسات عشان توثق أوضاع حقوق الانسان (مثال دراسة عن نسبة التحرش الجنسي أو استقصاء عن الحوادث الطائفية) أو لرصد

انتهاكات حقوق الانسان (زي رصد التزوير في الانتخابات أو رصد حالات التعذيب واستخدام العنف وقتل المتظاهرين أوالتمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو أي حاجة تانية). وعادةً التقارير دي بتتعرض على الحكومة والمجتمع المحلي والدولي وبتقدم منظمات حقوق الانسان توصيات للحكومة لوقف الانتهاكات دي، أو مراجعة القوانين والسياسات اللي مش بتحترم حقوق الانسان.

٣ـ اللجوء للقضاء: في منظمات حقوقية بتحاول الدفاع عن حقوق الناس عن طريق تقديم دعم قانوني للمواطنين عشان يجيبوا حقهم وفي حالات تانية المنظمات دي بترفع قضايا على الحكومة عشان تلزم الحكومة بالقانون وتحافظ على حقوق المواطنين وأحيانا بتلجأ المنظمات للمحاكم الدولية لرفع المظالم عن الناس.

كل دي أساليب مختلفة بتشتغل بيها المنظمات الحقوقية عشان تدافع عن حقوق الانسان ومن الطبيعي في أي دولة أن يكون فيها منظمات بتدافع عن حقوق الإنسان وكمان في دول كتير فيها وزارات لحقوق الانسان ومنها دول عربية زي تونس واليمن والعراق. لكن كمان من المهم أن يكون في منظمات حقوقية مستقلة عن الحكومة عشان شغلها يكون محايد بدون أي تدخلات من الحكومة.

أيوة يعني، بس هي منظمات حقوق الإنسان دي جابت الكلام ده منين؟

بدايةً وجود القانون الدولي لحقوق الانسان كان في ١٩٤٥ لما اتعمل ميثاق الأمم المتحدة وبعدها في ١٩٤٨ لما صدر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، واللي شارك في كتابته لجنة من دول كتير مختلفة، ومصر كانت واحدة من الدول دي وبعد كده صدرت اتفاقيات ومواثيق كتيرة ومصر وقعت على جزء كبير من الاتفاقيات دي. لازم نعرف إن حقوق الانسان (زي الحق في الحياة والصحة والتعليم وحرية الدين والمعتقد والحق في الخصوصية و في عدم التعرض للتعذيب أو إهانة الكرامة أو الاهانة الجسدية وحقوق تانية كتير) كلها موجودة في الاتفاقيات الدولية اللي مصر موقعة عليها. ومعنى إن مصر موقعة عليها ان الحكومة (أي حكومة بتقوم بأعمال البلد بغض النظر عن الأوضاع السياسية) عليها التزام إنها تطبق وتحمي وتحترم الحقوق دي.. قانون حقوق الإنسان الدولي بيلزم الدول بسن تشريعات وقوانين وقرارات توفي التزامها بالاتفاقيات الدولية.

دور المجتمع المدني بقى ومنظمات حقوق الإنسان، إنها تتأكد إن الحكومة قايمة بدورها والتزامتها. يعني منظمات حقوق الانسان مش جايبة حاجة من عندها ومش بتلزم الحكومة انها تقوم بحاجة فوق طاقتها أومش من اختصاصها.

دور المنظمات إنها تراقب الحكومة وتتأكد إنها قايمة بدورها. ولو ظهر إن الحكومة مش قايمة بواجبها فدور المنظمات إنها تنبه الحكومة وتاخد اجراءات للضغط على الحكومة للقيام بدورها.

والقانون الدولي مش بس بيلزم الحكومة إنها تحترم حقوق الانسان بس كمان انها توفر بيئة مناسبة تسمح للمنظمات الغير حكومية إنها تراقب وضع حقوق الانسان. يعني المنظمات الغير حكومية دورها معترف بيه ومهم في نظام حقوق الإنسان في العالم كله. مش حاجة غريبة أو جديدة على مصر بس.

وليه مش حاسين بالمنظمات دي؟

المنظمات دي شغالة من زمان وكان لها دور كبير في فضح انتهاكات كتير (زي التعذيب والمحاكمات العسكرية في عصر مبارك وبعد تنحيه والفساد وتزوير الانتخابات وتضييق حرية التعبير ومشاكل التمييز ضد الأقليات وتغيير قوانين كان ممكن تخلي الفقرا ميتحملوش سعر الأدوية أو العلاج) وساعدت ناس كتير احتاجوا دعم ومساندة وتوعية.

من ناحية التغطية الإعلامية عن المنظمات دي كانت مش كبيرة ومن ناحية تانية الناس كانت مشغولة بأحوالها وزي ما إحنا عارفين أغلب الشعب كان بتمارس عليه عملية تغييب عشان ميعرفش حقوقه ويطالب بيها.

ومن ناحية تالتة النظام اللي حاكمنا كان دايماً بيحاول يركز على نظرية المؤامرة عشان يخوف الناس من أي حاجة أجنبية وده يخليها تتحكم في الشعب أكتر. ودي حاجة بتحصل كتير في الدول القمعية.

طب هي منظمات حقوق الإنسان بتبقى تبع إيه؟ ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بتعمل إيه في مصر؟

كل بلد في العالم فيها نوعين من منظمات حقوق الانسان: النوع الأول منظمات محلية والنوع التاني هو فروع أو مكاتب لمنظمات دولية. المنظمات المحلية بتحمي نظام حقوق الإنسان في بلدها والمنظمات الدولية بتحمي نظام حقوق الإنسان في العالم كله. لأن حقوق الإنسان دي منظومة واحدة مرتبطة بحقوق البشر كلها والمنظمات الدولية والمحلية بيكملو شغل بعض.

المنظمات الدولية هدفها حماية ورصد حقوق الإنسان في العالم كله بما فيها بلد المنشأ. يعني مثلاً أطباء من أجل حقوق الانسان انشئت في أمريكا. بس المنظمة بترصد الانتهاكات في أمريكا وإسرائيل والبحرين وبلاد كتير. عشان كده اسمها منظمة دولية. مش معنى دولية إن بلد قررت ترصد انتهاكات في بلاد تانية إنما بلادها هي زي الفل.

و ممكن منظمات مصرية تفتح فروع في دول تانية برضه بس المنظمات المصرية فقيرة ومش مدعومه مادياً ولا معنوياً من الحكومه المصرية فللأسف ده صعب وقليل. كمان ده بيعتمد على قوانين حرية تكوين المنظمات. فيه بلاد بتسمح لأي تكوين منظمات حقوقية بدون إجراءات كتير وده القانون الدولي أكد على أهميته. و فيه بلاد قوانينها بتصعب من الحق في التنظيم زي مصر.

هو إيه الحق في التنظيم ده؟ وإيه القوانين المتعلقة بيه؟

الحق في التنظيم هو حق أي فرد في حرية تكوين جمعيات أو الانضمام لجماعات سلمية مع الآخرين.وده بيشمل أنواع منظمات المجتمع المدني المذكورة قبل كده. وده موجود في المواثيق الدولية اللي مصر ملتزمة بيها وكمان في الدستور المصري. يعني تكوين جمعيات و منظمات بتعمل على المصلحة العامة ده شيء قانوني ١٠٠٪.

المشكلة إن فيه بلاد بتحط قيود على الحق ده من خلال قوانين بتخلي الجمعيات خاضعة تماماً للمراقبة الأمنية والزامها بالحصول على موافقة الحكومة قبل القيام بمشاريع وقبل الحصول على تمويل وحاجات تانية كتير. ده كله تحت اللي بنسميه «قانون الجمعيات». يعني لازم أي جمعية تكون مسجلة عند وزارة التضامن الاجتماعي وتاخد موافقتها قبل أي خطوة.

متطلبات تسجيل الجمعيات والمنظمات بتختلف من دولة للتانية في دول بتحتاج اجراءات كتير عشان توافق على تسجيل المنظمات وفي دول مش محتاجة موافقات وممكن يتم اشهار المنظمة بمجرد اخطار الحكومة. في حالة مصر في قيود كتير على تسجيل المنظمات وعلى شغلها بشكل عام.

ليه بتعتبروا دي قيود؟

لو كان القانون ده بيسمح لأي حد بتكوين أي جمعية مكانش حد يعتبره قيود. انما الواقع ان تسجيل الجمعيات كان خاضع لأمن الدولة تحت نظام مبارك. وكان براحتهم يرفضو تسجيل أي جمعية أو يعطلوا التسجيل. وشرط الحصول على موافقة قبل الحصول على تمويل من بره كان معناه ان فرص تمويل كتير بتضيع على جمعيات لأنها كانت عملية طويلة ومعقدة وممكن يرفضوا بدون ابداء أسباب. ده غير ان كان ممكن جمعية تنظم نشاط مثلا زي تحضير ندوة ويجيلها أمر يوم الندوة بالغاءها. طبعا دي كلها انتهاكات لحرية التنظيم.

يعني السؤال مش المفروض يكون ليه الجمعيات رافضة القيود دي انما ليه الحكومة بتفرض القيود. فيه بلاد بتضيق على المنظمات الغير حكومية وبتقوم بإجرات تعسفية ضدها زي الصين وايران مثلا وللأسف مصر. وده بيعكس مدى انتهاك الحكومات دي لحقوق الانسان لانها مش عايزه اي حد يراقب ويحاسبها على تصرفاتها.

طب ايه الفرق بين الجمعيات المسجلة والغير مسجلة؟

قانون الجمعيات الأهلية قانون غير عادل ويهتم بمصلحة النظام على حساب مصلحة الشعب. القانون ده بيحط قيود كبيرة على شغل المنظمات الحقوقية وتدخل في كل كبيرة وصغيرة فيها ولازم موافقة من الحكومة على كل حاجة غير إن أمن الدولة كان بيتدخل بشكل مستمر في نشاط المنظمات

ويوقف فعاليات كتيرة (ندوات توعية .. الخ) أو يرفض تسجيل مؤسسات في الحكومة. طبعا غني عن الذكر إن في الدول المتقدمة المنظمات المدنية ممكن تنشأ من غير حتى اخطار الحكومة.

نتيجة للوضع ده بنلاقي منظمات مش مسجلة ومبتخضعش لقانون الجمعيات وخصوصا منظمات حقوق الإنسان لأنها من أكتر الجمعيات الي اتعرضت لرفض التسجيل ولأنهم كمان رافضين قانون الجمعيات اللي فيه انتهاك واضح للحق في التنظيم. بس ده مش معناه ان وضعهم غير قانوني. فيه منظمات متسجلة كشركات مدنية. يعني مثلا شركة محاماة غير هادفة للربح. في منظمات تعمل كمنظمات حقوقية بدون أن تكون مسجلة في الحكومة (وزارة التضامن الاجتماعي) كمؤسسة مدنية ولكن بتمارس نشاط حقوقي بالرغم من تعسف الحكومة وتدخلها المستمر.

وتاني السؤال مش المفروض يكون هي المنظمة دي متسجلة ولا مش متسجلة. السؤال هو المنظمة دي بتعمل ايه؟ منظمات حقوق الانسان لما بتحصل على حكم مثلا الغاء كشوف العذرية على الفتيات المحتجزات، هل بيفرق مع البنات دول ان الي حصلهم على الحكم التاريخي ده الي بيحمي خصوصيتهم وكرامتهم منظمة متسجلة في وزارة التضامن ولا شركة مدنية؟

هل الناس الي ساكنين في منطقة عشوائية و جايلهم منظمة تنموية تقدملهم ميه نضيفة أو فصول تعليمية لولادهم. هل حيطلبوا الأول يشوفوا وضع التسجيل بتاع الجمعية؟

طالما المنظمة مبتقومش بشغل غير قانوني أو بيهدد الأمن العام فالقانون الدولي بيحمي حقها في ممارسة شغلها. متجيش مثلاً تقولي يعني لو خلية ارهابية بيقالها الحق في التنظيم؟ إنما لو منظمة بتحمي حقوق الناس والحكومة بتخنق شغلها يبقى أولى نسأل الحكومة ليه مش عايزة المنظمة دي تشتغل؟ مش ليه المنظمة بتشتغل. الملخص إن البلد فيها انتهاكات كتير بتحصل وبتحاول الحكومة تضيق على المؤسسات الحقوقية عشان مايشتغلوش لكن المؤسسات دي بتصر تشتغل وتكشف عيوب النظام.

طب وإيه حكاية التمويل الخارجي دي وهل المنظمات دي بتاخد الفلوس بطرق مش شرعية؟

الدول اللي وضعها الاقتصادي زي مصر عادة بتعتمد على معونات خارجية سواء كانت للحكومة أو للمجتمع المدني وده مش وضع مصر بس، لأ في دول كتير جداً كمان، وأي أنشطة بتعملها المنظمات دي محتاجة تمويل عشان تقدر تنفذها ولكن مفيش مصدر داخلي للدخل عشان لا الحكومة ولا القطاع الخاص عاوزين يدعموهم مالياً لسببين:

- بالنسبة للحكومة: أكيد مش في

مصلحة الحكومة فضح انتهاكات حقوق الانسان (وخصوصاً في البلاد اللي زينا اللي مليانة انتهاكات)

■ بالنسبة للقطاع الخاص: عشان انعدام ثقافة حقوق الانسان بشكل عام ولو حد من رجال الأعمال جوه البلد مول المنظمات الحقوقية يبقى هيعرض مصالحه مع الحكومة للخطر.

وعشان كده بتعتمد المنظمات دي على الدعم الخارجي واللي برضه الحكومة بتعمله وأخدت مليارات من أمريكا وغيرها ومن منظمات خارجية من غير ما نحس بأي تحسن حقيقي في أوضاع البلد.

يعني المسأله مش مسأله فلوس من بره ولا من جوه. القانون المصري بيسمح لمنظمات دولية انشاء مكاتب ليها هنا وتحويل فلوس وكل حاجة وبيسمح كمان إن منظمات مصرية تحصل على فلوس من بره للقيام بمشاريع تخدم الناس.

مش مهم فلوس المنظمه جاي منين طالما المنظمة مبتقومش بعمل غير قانوني. يعني التمويل الخارجي قانوني ١٠٠٪ في العالم كله. ده جزء من نظام عالمي بتستفيد منه الشركات والحكومات والمنظمات وكل القطاعات.

أيوة الطبيعي إن يكون في ضوابط مختلفة على التمويل بتتراوح بين الحصول على موافقة من الحكومة أو مراقبة الحكومة لحسابات المنظمات أو مجرد الإبلاغ من المنظمة. هنا المفروض بقى نطالب بالشفافية والمحاسبة كمبدأ أساسي. بمعنى إن يكون في وضوح لعملية التمويل ومصادرها وبتتصرف إزاي والناس بتستفيد منها إزاي والكلام ده ينطبق على الحكومة والمجتمع المدني. لكن الحكومة مش بتتصرف على أساس الشفافية والمحاسبة ومش بنعرف التمويل اللي بيجيلها بيروح فين مع إنه من حقنا.

وممكن حد يقول إنه ضد التمويل الخارجي سواء للحكومة أو للمجتمع المدني بس للأسف ده الواقع اللي بيفرضه وضع مصر في المنظومة الاقتصادية في العالم كله ولغاية ما تتغير المنظومة دي أو يتغير وضع مصر الاقتصادي عالمياً هيظل الوضع كما هو عليه.

ومين إلي بيدي الفلوس دي من بره ومصلحتهم ايه؟

زي ما شرحنا دول كتير ومؤسسات بتعتمد على المعونات الخارجية. زي مثلاً مؤسسة الجيش أو القروض والمساعدات الي حكومة مصر بتاخدها من البنك الدولي أو من الدول العربية و الأجنبية ودي كلها منظومة ليها اعتبارات سياسية واقتصادية كتير وللأسف حكومتنا مش بتتعامل مع الموضوع ده بشفافية. يعني احنا عمرنا مبنعرف الحكومة خدت كام من مين وبأي شروط وصرفته فين.

المنظمات كمان بتعتمد على ممولين لأنشطتهم لأن كلها منظمات غير هادفة للربح. فلوس الجمعيات في العالم كله بتيجي ممكن من تبرعات (وده مش موجود في مصر بالنسبة لمنظمات حقوق الانسان) أو من منح داخلية أو خارجية. ولأن مصادر التمويل الداخلي للجمعيات في مصر يعتبر مش موجود معظم الجمعيات بتعتمد على تمويل خارجي.

فيه تمويل خارجي ممكن تقدمه حكومات، زي مثلا المعونة الامريكية أو السويدية .. الخ، وفيه تمويل

من مؤسسات مانحة غير حكومية. دي مؤسسات هدفها دعم المجتمع المدني والتنمية وحقوق الإنسان في كل بلاد العالم.

فيه منظمات حقوق إنسان بتفضل تبعد عن تمويل الحكومات وتعتمد بالأساس على المؤسسات المانحة الغير حكومية عشان تتجنب أي شبهة مصلحة سياسية في شغلها وده بيديلهم استقلال أكبر في القيام بشغلهم.

بس ده مش معناه برضه إن تمويل الحكومات للمنظمات غير قانوني. ده اختيار كل منظمة وطالما التمويل قانوني و الشغل اللي بتقوم بيه المنظمة فيه مصلحة المواطن.

طيب فيه ناس بتقول إن التمويل الخارجي للمنظمات ده تدخل في سياسة البلد. الكلام ده صحيح؟

في قاعدة قانونية معروفة في أغلب تشريعات العالم اسمها حظر النشاط السياسي، ودي معناها إن المجتمع المدني مش المفروض يعمل أنشطة تأييد لصالح حزب معين أو شخص معين ولا المفروض أن المنظمات تمول الأنشطة دي. لكن للأسف عندنا خلط كبير في المفهوم ده في مصر. في أنشطة كتيرة بتعملها المنظمات بتعتبرها الحكومة عندنا إنها أنشطة محظورة بالرغم إنها أنشطة موجودة بشكل طبيعي في دول تاني، اللي هي التوعية السياسية وده معناه التوعية بالحقوق الانتخابية وبنظام الحكم وآليات البرلمان وبالدستور والقانون .. الخ وكل دي أنشطة قانونية وليها أهمية كبيرة عشان بتساعد الناس إنهم يفهموا دورهم في البلد وإزاي يقدروا يتعاملوا كمواطنين فاعلين ليهم حقوق وواجبات.

الطبيعي إن تكون الحكومة نفسها هي اللي بتأدي الدور ده وإنها توعي المواطنين وتعرفهم حقوقهم وإذا كانت الحكومة غير قادرة على الوصول لكل فئات المجتمع أو مش عاوزة تقوم بدورها فدور منظمات المجتمع المدني إنها تعمل الوظيفة دي وتوصل للناس المعلومات الأساسية عن حقوقهم وواجباتهم.

وليه الحملة دي دلوقتي؟

طبعاً من فترة وبقى واضح إن في مخطط لتشويه الثورة والثوار ومنظمات المجتمع المدني واتهامهم بالخيانة والعمالة وكأن المنظمات دي اللي بتدمر مصلحة البلد ولكن الواقع إن المنظمات دي استمرت في دورها بعد الثورة واشتغلت على الانتهاكات زي المحاكمات العسكرية للمدنين والتعذيب والسحل والتحرشات وكشوف العذرية اللي حصلت للمتظاهرين واستهداف الشرطة للمتظاهرين وتعمد قتلهم، وكشفوا كمان تقييد حرية الإعلام اللي ابتدى يحصل بعد الثورة وقدموا مبادرات كتيرة للاصلاح سواء اصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو مقترحات لتطهير الداخلية وكلها طبعاً متنفذش منها حاجة.

لسنين طويلة المنظمات الحقوقية اتعرضوا لمضايقات بما فيها رفض التسجيل وعدم توفير أي دعم أو تمويل داخلي والتدخل في تمويل المنظمات من بره ده بالاضافة للتشويه الاعلامي. وده معناه إن حملة الهجوم حتأثر على المنظمات وده للأسف ضد مصلحة الناس، لأن عكس مالدولة اقنعت معظم الشعب، المنظمات الحقوقية ليها دور كبير في حماية الناس من الدولة.

تعريف بالمشروع

مشروع تيجى نغير لبكرة يستهدف رفع الوعى لدى المواطنين بخصوص العمليات القانونية والسياسية المعقدة وشرحها بطريقة مبسطة للمواطنين، ويستهدف بناء مساحة وحافز لإجراء مناقشات جوهرية على بناء الديمقراطية فى مصر. حيث يستحق المصريون مشاركة أكثر فاعلية فى القرارات الخاصة بدستورهم وفى العملية الانتخابية.

الجهة المنفذة : المجموعة المتحدة

بيت خبرة قانونى عربى يعمل على تقديم الخدمات القضائية لعملائه ونشر الثقافة القانونية فى المجتمع ملتزما بتحقيق الجودة ومؤمنا بأن المعرفة قوة.

وينبع ذلك من رؤية المجموعة فى أن استقرار المجتمع وبناء دولة القانون يتم من خلال زيادة الوعى ونشر الثقافة وتقديم المساندة القانونية.

المجموعة المتحدة
UNITED GROUP
المجموعة المتحدة
محامون - مستشارون قانونيون
٦٥ عاماً فى خدمة القانون

شركاء التنفيذ: مركز اندلس

هيئة علمية وبحثية مستقلة تنطلق من قيم التسامح والمواطنة رامية إلى المساهمة فى التنمية البشرية للمجتمعين المصري والعربي ويلتزم المركز فى ذلك بإعلان المبادئ بشأن التسامح الذى اعتمده المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ وكافة المواثيق والعهود والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تم إعداد هذه المطبوعة بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومحتويات هذه المطبوعة تقع تحت مسئولية كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

USAID
من الشعب الأمريكي

المجموعة المتحدة

العنوان : ٢٦ أ شارع شريف عمارة الأيموبيليا - البرج البحري الدور الثاني شقة ٢٢١،٢٣٩ - القاهرة - مصر

تليفون : ٢٣٩٢٦٩٠٧ - ٢٣٩٦١٧٣٢ - ٢٣٩٦١٧٢٦ (٢٠٢) فاكس : ٢٣٩٥٢٣٠٤ (٢٠٢)

E-mail : info@ug-law.com Website: www.ug-law.com